

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠١ لسنة ٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض
الاختصاصات ؛

وعلى ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تنفيذ الطريق الرابط بين مدينة الفيوم
الجديدة والطريق الدائري لمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم ، وذلك على النحو المبين
بالمذكرة الإيضاحية والرسم التخطيطي المرفقين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ رجب سنة ١٤٤٣ هـ -

(الموافق ١٩ فبراير سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

باعتبار مشروع الطريق الرابط بين مدينة الفيوم الجديدة

والطريق الدائرى لمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم

من أعمال المنفعة العامة

فى إطار حرص الدولة على إنشاء المحاور الجديدة وتطوير شبكة الطرق القائمة بما يساهم فى تحقيق التنمية بصفة عامة وحل المشاكل المرورية بصفة خاصة واستكمالاً ل خطة وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية فى إنشاء محاور جديدة ضمن خطة الدولة ولتحقيق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة وحرصاً من الدولة على زيادة معدلات التنمية بالمدن الجديدة بصفة عامة ومدينة الفيوم الجديدة بصفة خاصة وتشجيعاً للسادة المخصص لهم وحدات سكنية وقطع أراضى للإقامة بمدينة الفيوم الجديدة وجذباً للمزيد من الاستثمارات لمدينة الفيوم الجديدة .

قد صدرت توجيهات السيد أ.د.م رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته إلى محافظة الفيوم يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٣/٢٧ بأن تتولى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة تمويل وتنفيذ طريق يربط بين مدينتي الفيوم والفيوم الجديدة بالتنسيق مع محافظة الفيوم وموافقة السيد أ.د.م. وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية على تنفيذ طريق مباشر يربط مدينة الفيوم الجديدة بالمدينة الأم ، مما يسهم فى خفض الكثافة السكانية بمدينة الفيوم وسرعة الاستفادة من الأصول الغير مستغلة بمدينة الفيوم الجديدة .

وعليه قام جهاز مدينة الفيوم الجديدة بالتنسيق مع الهيئة العامة للطرق والكباري وبتاريخ ٢٠١٩/٥/١٤ تم موافاة جهاز المدينة بالتكلفة التقديرية للطريق (إنشاء الطريق والكباري العلوية على الطريق ، وكذلك نزع ملكية ٨٥ فدانا لزوم إنشاء الطريق) وذلك بمبلغ وقدره ٥٢١ مليون جنيه .

ولإمكانية الاستفادة من المشروع وتنفيذ توجيهات السيد أ.د.م. رئيس مجلس الوزراء بالبدا في أعمال التطوير تم التوجيه بالتنسيق مع محافظة الفيوم لدراسة أفضل الطرق المؤدية لمدينة الفيوم الجديدة لرفع كفاءتها وتوسعتها نظرا لارتفاع تكلفة المقترح السابق بتنفيذ طريق مباشر بين مدينة الفيوم الجديدة والطريق الدائري لمحافظة الفيوم . وبتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥ ، ٢٠١٩/١١/١٩ تم عقد اجتماعين بمقر جهاز المدينة بين المختصين من جهاز المدينة ومندوب إدارة التخطيط بمحافظة الفيوم ومندوب الهيئة العامة للطرق والكباري بالمنطقة السادسة ببنى سويف تم خلاله مناقشة مسار الطرق المقترحة وتبين أن الطريق من الدائري وحتى الطريق المزوج الخاص بمدينة الفيوم الجديدة بطول حوالي ٩ كم به عدة معوقات قام الجهاز بمخاطبة الهيئة العامة للطرق والكباري لتعديل عرض الطريق الجديد الرابط بين مدينتي الفيوم والفيوم الجديدة ليصبح ٣٠ م فقط بدلاً من ٥٠ م وكذلك حل تقاطع طريق بنى سويف بالطريق المقترح عن طريق عمل ميدان سطحي .

قدم مندوب الهيئة العامة للطرق والكباري (المنطقة السادسة ببنى سويف) مقايضة معدلة بخصوص الطريق الجديد السابق اقتراحه لتصبح حوالي ١٦٨ مليون جنيه بدلاً من ٥٢١ مليون جنيه السابق إرسالها ، نظراً لتعديل عرض الطريق الجديد ليصبح ٣٠ م فقط بدلاً من ٥٠ م وعمل كباري سطحية مع بحر يوسف وبحر حسن واصف وربط سطحي لطريق الفيوم مع طريق بنى سويف - الفيوم الزراعي .

وبتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤ تمت الموافقة على تنفيذ الطريق المقترح لربط مدينة الفيوم الجديدة مع مدينة الفيوم .

وبتاريخ ٢٠٢١/٥/١٨ تم إسناد أعمال تصميم وإعداد مستندات الطرح لمشروع تنفيذ الطريق الذي يربط بين مدينتي الفيوم والفيوم الجديدة وتم الانتهاء من أعمال التصميم وإعداد مستندات الطرح للمشروع وتم إدراج تنفيذ طريق الفيوم الجديدة والتي تقدر بتكلفة ١٧٠ مليون جنيه ضمن الخطة الاستثمارية لجهاز المدينة للعام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢

وبتاريخ ٢٠٢١/١١/٤ قام جهاز مدينة الفيوم الجديدة بمخاطبة مديرية المساحة بالفيوم لموافاته بقيمة التعويض المبدئى للأراضى الزراعية اللازمة لتنفيذ المشروع والتي سيتم العرض على السيد أ.د.م رئيس مجلس الوزراء لإستصدار قرار بنزع ملكيتها للمنفعة العامة وفقاً للآلية التى أقرها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وتعديلاته ، وأيضاً قيمة التعويض التى سيتم إيداعها بحساب مديرية المساحة بصفتها الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية وكذا موافاتها بأسماء الملاك الظاهرين .

وبتاريخ ٢٠٢١/١٢/٨ تم مخاطبة السيد المهندس رئيس الهيئة المصرية العامة للمساحة لعمل تقرير استشارى بتحديد قيمة التعويضات المبدئية نظير نزع ملكية الأراضى الزراعية لتنفيذ طريق يربط بين مدينتى الفيوم والفيوم الجديدة بالتنسيق مع محافظة الفيوم والذى يجب إيداعه بحساب الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية المشار إليه بنص المادة (٦) من هذا القانون ، وذلك خلال شهر من صدور قرار المنفعة العامة.

وبتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٥ ورد خطاب السيد المهندس مدير عام الإدارة العامة للثمنين بالهيئة المصرية العامة للمساحة مرفقاً به تقدير القيمة المبدئية لتعويضات نزع ملكية الأراضى الواقعة على مسار الطريق بمبلغ ٦٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه (فقط خمسة وستون مليون جنيه لا غير) .

واستكمالاً لما تم من إجراءات يكون من الملائم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للعرض على السيد أ.د.م رئيس مجلس الوزراء لاستصدار قرار بتقرير صفة النفع العام على أراضى مشروع إنشاء الطريق الرابط بين مدينة الفيوم الجديدة والطريق الدائري لمدينة الفيوم بمحافظة الفيوم ، والمبين موقعها وحدودها طبقاً للخرائط والإحداثيات المرفقة ، ووفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

فقد تم إعداد مشروع القرار المرافق .

برجاء - لدى الموافقة - التفضل بإصداره .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

رئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

أ.د.م/ عاصم الجزار



























